آليات التطوير الفقهي ودواعيه

إسماعيل اسماعيلي

يشكل علما الفقه والأصول محور العلوم وأساسها في الحوزات العلمية القائمة اليوم، وهما من العلوم التي كانت متداولة منذ القدم في الحوزات الدينية، ويتمتعان بمكانة متميزة، بحيث تنفق أغلب الأوقات، والأموال والجهود لدراستهما، والبحث فيهما.

وليس الفقه والأصول في مرتبة واحدة من حيث الأهمية، فعلم الأصول بكل ما لديه من عظمة، ومنزلة هو بمثابة وسيلة وأداة في خدمة الفقه، وعلى هذا، فإن المكانة في العلوم الحوزوية هي للفقه. أما بقية العلوم فهي إما تكون تمهيداً وأداة لدراسة الفقه، أو أنها تُتَناول على هامش العمل الذي هو إكتساب الفقه. وتدعى في الإصطلاح «فضلاً»[1]. وفي الواقع فإن تعلمها ودراستها زيادة، على الهدف الأصلي، وهي تثري معلومات الإنسان.

وبطبيعة الحال لا يوجد رأي موحد بشأن تلك المجموعة من العلوم التي ينبغي دراستها بوصفها مقدمة للفقه، وكذلك بشأن مستوى الإلمام بكل واحدٍ منها[2]. إلا أنه من الواضح عدم كون دراسة هذه العلوم في الحوزة هدفاً، بل يهتم بها في سبيل تحقق الهدف الأصلي، وإعداد الأرضية اللازمة لدراسة الفقه فحسب.

ومع هذا، يبدو أن الفقه في القرن الأخير على الأقل لم يحقق النمو والتكامل المطلوبين:

«إن جميع فروع العلم قد انصهرت في الفقه، ووقع الفقه نفسه في مسار توقف معه عن التكامل منذ مائة سنة مضت وإلى الآنس»[3].

وقد أبدى الإمام الخامنئي خلال زيارته إلى قم، وفي لقائه علماء الحوزة، قلقه بشأن الضعف والجمود المهيمن على العلوم الحوزوية، وخاصة الفقه، ودعا طلاب الحوزة وعلماءها إلى الجد بشكل أكبر في سبيل تطوير الفقه والتفقه، بشكل يمكن معه تحول الفقه إلى **«نظرية إدارة حقيقية وكاملة للإنسان والمجتمع من المهد إلى اللحد»**[4]، وملبياً لشتى الإحتياجات الاجتماعية والحكومية والقضايا والموضوعات المستجدة[5].

وتسعى هذه المقالة إلى إظهار دوافع تطور الفقه والتفقه، والعوائق التي حالت دون ذلك في القرن الأخير، من خلال إلقاء

نظرة عابرة على نقاط القوة والضعف. وبهذا الصدد اضطررنا إلى الإشارة بشكل سريع إلى مراحل تطور وتكامل الفقه في القرون الماضية.

نظرة إلى تاريخ علم الفقه

يرجع تاريخ علم الفقه إلى تاريخ الإسلام، ففي عهد النبي(ص) كان المبعوثون الذين يذهبون إلى المناطق النائية مثل: الحبشة، واليمن، وحضرموت لتعليم المسلمين الجدد، أو يرسلهم النبي(ص) في مهام عسكرية وسياسية، مكلّفين بتبيان أحكام الإسلام للناس في نطاق مهمتهم المكلفين بها، وحل مشاكلهم بالاعتماد على فهمهم لآيات القرآن واستنباطهم منها، وعلى ما تعلموه من النبي(ص) وما رأوه من أعمال النبي وسلوكه[٦].

وواضح أن عمل هؤلاء الأصحاب كان يعدّ شكلاً من أشكال الاجتهاد، رغم بساطته وبدائيته. وفيما بعد وعلى عهد أمير المؤمنين(ع) أصبح فهم أحكام الدين وتبيانها، والإجابة على مسائل الناس الدينية، من واجبات الولاة والموظفين الذين كان عليه السلام يرسلهم إلى شتى المناطق التابعة للدولة الإسلامية[٧].

وفي الفترات اللاحقة، وعلى عهد الإمامين الباقر والصادق(ع) تطور الفقه والتفقه بين الأصحاب تطوراً ملحوظاً، واستُخدمت أيضاً بعض القواعد الفقهية وأصول الاجتهاد بشكل بسيط لم يكن يتعدى ـ بطبيعة الحال ـ فهم النصوص، ولم يكن الكثير من هذه الفروع الفقهية التي تشعبت في كتب الفقه، موجوداً آنذاك، [محمد بن أحمد ت ٣٨١هـ].

ومع بداية عصر الغيبة، ظهرت أول الكتب الإستدلالية في الفقه الشيعي على يد إبن أبي عقيل [الحسن بن علي، معاصر للكليني المتوفى سنة ٣٢٩هـ] وإبن الجنيد الإسكافي [محمد بن أحمد ت ٣٨١هـ]، إلا أنها كانت مختصرة جداً، وحتى في الفترات اللاحقة، وإلى عهد الشيخ الطوسي [محمد بن الحسن، ت ٤٦٠هـ]، لم تكن كتبنا الفقهية ليزيد عدد صفحاتها عن بضع مئات من الصفحات من الحجم العادي رغم كونها مجموعة فقهية كاملة.

وشيئاً فشيئاً، تطور علم الفقه إلى جانب العلوم الأخرى في القرون التالية، وأضيفت إليه فروع عديدة على يد فقهاء كبار، كالمحقق [جعفر بن الحسن، ٦٠٢-٦٧٦هـ] والعلامة [الحسن بن يوسف، ت٧٢٦]، والشهيدين، وغيرهم، ودخلت الفقه ـ تدريجياً ـ مسائل حديثة كانت تطرأ على المجتمع في شتى جوانب الحياة، وأصبحت خاضعة لبحوث الفقهاء ودراساتهم، مما أدى إلى اتساع نطاق الفقه إلى حد كبير. ولحسن الحظ، فإن مسار الحركة التكاملية للفقه كان في العصور الماضية يتمتع بسرعة مناسبة مما أغنى علم الفقه كثيراً. وتُظهِر دراسة الكتب الفقهية في العصور الماضية أن مسائل جديدة دخلت الفقه بمرور الزمان، وبحسب احتياجات الناس مما أدى إلى زيادة حجم موضوعات الفقه وثرائها، وقد وسّع الفقهاء ـ وإلى حدٍ كبير، ولأجل الإجابة على المسائل المستجدة التي كانت تعرض للمسلمين وكذلك الإجابة على الأسئلة المطروحة ـ نطاق استخراج الفروع والمسائل من الأصول؛ بحيث إن صاحب جواهر الكلام بذل عمراً طويلاً نسبياً ومشقة وجهوداً عظيمة حتى تمكّن من تدوين دورة فقهية.

وقد استمرت الفروع الفقهية في الازدياد والتوسع بعد وفاة صاحب الجواهر، عن طريق الشيخ الأنصاري [صاحب المكاسب والرسائل، ١٢١٤-١٢٨١هـ] ومن جاء بعده، وإلى يومنا هذا،وكلّ بحسب قدرته. وعلى هذا، فقد طوى علم الفقه طريق النمو والتكامل إلى جانب العلوم الإسلامية بل قبلها، وهو اليوم بين أيدي رجال الحوزة على هيئة كنز ثمين لا ينضب، يضم كميات هائلة من المسائل والفروع الفقهية.

التطور الكيفي للفقه

لم يكن تطور الفقه واتساعه في زيادة أحجام الكتب الفقهية ومضاعفة الفروع والأبواب الفقهية فحسب، بل كان له نمو كيفي أيضاً يعادل ويواكب نموه الكمي، وزيادة مسائله وفروعه، فتكاملت أساليب الإستدلال، والاجتهاد، واستنباط الأحكام من المصادر طوال هذه الفترة.

ورغم أن النمو الكيفي لم يكن بمستوى واحد خلال جميع الفترات الماضية، وكان يعرض له الضعف في بعض المراحل التاريخية، إلا أنه يمكن القول بصورة عامة، إن النمو الكيفي للفقه حصل متزامناً مع النمو الكمي بل قبله أيضاً ولم يتوقف عن الحركة في أي وقت؛ ذلك أن فقهاء الشيعة واكبوا حركة الزمن، وكانوا يجيبون على شتى الموضوعات والأسئلة التي كانت تعرض للأمة الإسلامية، ويقدمون حلولاً فقهية مناسبة ومسعفة، ولم يكونوا ليتركوا سؤالاً دون جواب، وفضلاً عن هذا، فقد كانوا يضعون على بساط البحث والدراسة كثيراً من الموضوعات والمسائل التي كانت أذهانهم المبدعة تحتمل ظهورها، ويوضحون أحكامها، ويفتحون آفاقاً وطرقاً جديدة لاستنباط الأحكام الشرعية.

وكان تجديد عدد من الفقهاء الماضين، قد بلغ من الأهمية حداً كان يحدث معه -أحياناً- ثورة في بعض أبواب الفقه، فمثلاً عندما أفتى العلامة الحلي -وبعد عدة قرون من الفتوى بتنجس ماء البئر بمجرد ملامسته النجاسة -بعدم نجاسة ذلك الماء، أحدث تغيراً عظيماً في باب الطهارة. وقد عرض هذا الرأي بشكل استدلالي متين جعل الفقهاء الذين تلوه يؤيدونه جيلاً بعد جيل(٨).

وقد قدم فقهاء مبدعون مثل: ابن إدريس [محمد بن أحمد الحلي، ت٥٩٨ هـ]، والشهيدين الأول [محمد بن مكي، ت٧٨٦هـ] والثاني [زين الدين العاملي، ت٩٦٥ هـ]، والمحقق الكركي، والمحقق الأردبيلي [ت٩٩٣ هـ]، والشيخ الأنصاري وغيرهم، وكلّ في عصره أساليب خاصة بهم، وأبدعوا آثاراً قيمة، طورت الفقه منهجاً وأسلوباً، كما أجاب البعض ممن كان على علاقة بحكومات عصرهم -بشكل ما- وكانوا يواجهون بطبيعة الحال الموضوعات المتجددة في مجال نظام الحكم والمجتمع، على المسائل الاجتماعية والحكومية بأفضل وجه.

الفقه في عصرنا

يتمتع الفقه اليوم بمنزلة سامية في الحوزات العلمية، فكثيرون هم العلماء الذين يجدّون ليل نهار في مجالات التدريس، والتأليف، وإيضاح المسائل الفقهية. ورغم كل هذا يبدو أن النمو الكيفي -وبعبارة أخرى تطور، ورقي الفقه في الحوزات العلمية -ليس بالمستوى المطلوب، وكما يقول الشهيد مطهري:

«إن الفقه بدوره توقف عن التكامل منذ مائة سنة مضت، وإلى الآن»(٩).

نعم، إن فقهاء عصرنا يفكرون، ويتناولون نفس المسائل التي فكر فيها الماضون وتناولوها، وبالتالي فقد حبسوا أنفسهم في إطار الماضين. ومنذ فترة طويلة، بل قبل انتصار الثورة الإسلامية، أدرك الفقهاء الواعون هذه المعضلة وحاولوا بعث الروح في المسار التكاملي للفقه.

وقد حاول الإمام الخميني(قده) مراراً أن يحرك عجلة الفقه المتوقفة، ويدعو الفقهاء إلى عرض آرائهم الفقهية في القضايا المستجدة حكومية، أو اجتماعية، وفي الظواهر التي يسببها المتسارع للعلم والتكنولوجيا في عالمنا المعاصر، وحذَّرهم من النتائج المريرة التي يمكن أن تظهر نتيجة اعتزال القضايا السياسية، والاجتماعية، وتجاهل حقائق الحياة المعاصرة، وعدم الإسراع في حل مشاكل الناس بشكل جاد.

ماذا يعني تطور الفقه؟

والآن وقد أشرنا إلى عدم تطور الفقه في العصر الراهن، فمن الأفضل أن نرى ما الذي يعنيه التطور؟ ما المقصود بتطور الفقه أو عدم تطوره؟

إن كلمة تطور تعني النمو، والحركة، والنمو الذي يتجه نحو الكمال يسمّى تطوراً، وعلى هذا، فليست كل حركة ونموّ تطوراً. والتطور في الفقه يعني أن يتمتع علم الفقه بحياة ونمو يمكّنانه من الحركة جنباً إلى جنب ركب العلم، بل أمامه، ويفتح في كل لحظة آفاقاً جديدة بوجه المتطلعين إلى الأمام، ويعطي أجوبة على قضايا العالم الإسلامي، ومشكلاته، والحوادث المستجدة، ويلبي الحاجات الفقهية في مجالات الحكم، والسياسة، والاقتصاد، والفن، والثقافة، والاجتماع، وغير ذلك بشكل واضح ليعلم كل فرد تكليفه وواجبه تجاه ما يواجهه من أوضاع.

إذاً، فتطور الفقه ليس في إزدياد حجمه وفروعه ومسائله، وإنما في أن يكون هذا النمو على طريق الكمال، وأن يزيد من قدرته على إزالة العقبات. وفضلاً عن الفقه، فإن طرق استنباط الأحكام وأساليب الاجتهاد هي الأخرى بحاجة على الدوام إلى حركة تكاملية، وينبغي لها أن لا تتوقف عن الحركة في أي وقت، وينبغي أن لا يُتَصور أن جميع أساليب الاجتهاد قد بُيِّنت وأنه لا يمكن إيجاد أساليب أفضل مما هو موجود، ففي ظل تطور الفقه، واستخدام آليات أسهل، وأشمل لاستنباط الأحكام يستطيع فقهاء الإسلام أن يحققوا أفضل الإنجازات.

واليوم، وضمن الظروف التي تقدمت فيها البشرية في شتى الميادين، وخطت خطوات جادة، وأضافت يوماً بعد يوم إلى علومها، فإن الفقه لم يُظهِر قدرته على تلبية الحاجات وتحقيق السبق في ميادين الحياة المختلفة، وضمن تعداده النقائص التي تعانيها الحوزات العلمية في الوقت الراهن،يقول الإمام الخامنئي:

«إن السبب الأول هو أن الفقه الذي هو مجال اختصاصنا لم يتسع ليشمل المجالات المستجدة، أو أنه اتسع بشكل ضئيلٍ جداً، إذ يوجد اليوم الكثير من المسائل التي ينبغي للفقه أن يجد حلولاً لها، لكنه لم يجد تلك الحلول، فالفقه قادر على ذلك إلا أن الفقهاء لم يعملوا على تطوير إمكاناته»(١٠).

نعم، فالفقه رغم قدرته وثرائه لم يلب الكثير من الاحتياجات المعاشة، فما تزال اليوم آلاف

الموضوعات الفردية، والاجتماعية، والحكومية الجديدة غير خاضعة للبحث والتمحيص في بوتقة الفقه. والعجيب أنه مع وجود كل هذه الاحتياجات، وإدراك أن احتياجات من هذا النوع يجب أن يلبيها الفقهاء والحوزات، والتحذيرات المتتالية التي أصدرها الإمام الخميني، وبقية أصحاب الرأي، فإنه لم يتم حتى الآن القيام بحركة جادة وأساسية في هذا الاتجاه، لا من قبل الفقهاء ولا من قبل الحوزات العلمية، ولم يفكر أحد في ضرورة العثور على حلول لهذه المعضلات، فما يزال الكثير من المجتهدين والأساتذة يفضلون تدريس أبواب الصلاة والطهارة والنكاح والطلاق.

ومما يؤسف له أن أصحاب الرأي في الحوزات لم يتجهوا - كما كان متوقعاً - للتدريس والبحث في المسائل التي يبتلى بها المجتمع والحكومة، وإيجاد حلول فقهية للمعضلات.

تعلّم الفقه ونشره

أدى ابتعاد الحوزة عن الحكم والسياسة في القرون الماضية إلى أن يدور الفقه في حلقة مفرغة، وأن يقتصر عمل الفقيه على توضيح المسائل العبادية، وتنظيم علاقة الإنسان بالله، وأن يعدّ ما سوى ذلك خارجاً عن مجال اختصاص الفقيه، وتلاحظ اليوم بقايا من هذه الرؤية الضيقة في الفقه، في الحوزات العلمية، ويوجد هنا وهناك فقهاء يسيرون على طريق فصل الدين عن السياسة، واعتبار الفقه - بشكل طبيعي - مقتصراً على القضايا العبادية والشخصية، بينما الفقه هو علم بأحكام الدين، وأحكام الدين لها شمولية وسعة بحيث تستوعب جميع جوانب حياة الإنسان الفردية، والاجتماعية، والسياسية. الإسلام دين الحياة وقد قدّم أسمى وأكمل برنامج لرقي الإنسان، وكماله، ويريد تطبيق هذا البرنامج من خلال تحكيم دين الله في شتى جوانب الحياة وتأسيس الحكومة العالمية للإسلام. وواضح أن إقامة الحكومة ليست سوى تطبيق الفقه على جميع نواحي الحياة. وإن تحكيم الدين الإلهي في العالم والبلوغ بالإنسان إلى مرتبة الكمال الحق لا يتلاءم أساساً مع تضييق الفقه وجعله مقتصراً على الأمور العبادية والفردية.

يجب أن يتمتع الفقه بشمولية تمكنه من إحتواء جميع جوانب حياة الإنسان الفردية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، والحكومية. وفي الحقيقة، فإن سعي الاستكبار العالمي لترسيخ فكرة فصل الدين عن السياسة في البلدان الإسلامية، وحوزات العلوم الدينية، إنما هو للحيلولة دون تحقق حاكمية الإسلام وتطبيق قيمه السامية بشكل عملي. وفضلاً عن ذلك، فإن الفقهاء يعتبرون أن موضوع علم الفقه هو أفعال المكلّفين، وأفعال المكلفين لا تقتصر على أفعال خاصة بل تشمل جميع أفعال الإنسان وكافة شؤونه الفردية والإجتماعية، وهذا بدوره يتطلب أن يكون للفقه من السعة ما يجعله يبدي رأيه في كل واقعة وظاهرة تحدث في حياة الإنسان.

موانع تطور الفقه

الآن، وقد أشير بشكل عابر إلى الوضع الراهن للفقه، وأصبح واضحاً أن الفقه، قد أصيب بالوهن والتراخي، ينبغي أن نشير إلى بعض العوامل التي أدت إلى هذا الضعف:

١ـ التهرب من مواجهة القضايا المعاشة: بعد انتصار الثورة الإسلامية وتهيؤ الأرضية اللازمة كان متوقعاً أن تهرع الحوزة - إنطلاقاً من الرسالة الملقاة على عاتقها - إلى الاهتمام بالمسائل

المستجدة، وتفتح باباً جديداً في البحوث الفقهية لكل موضوع بمجرد ظهوره، وتبحث بشكل جاد عن الحلول والأجوبة الصحيحة والمناسبة له، وتثبت عملياً كفاءة الفقه الشيعي. لكن يبدو أن شكلاً من أشكال عدم الميل إلى هذه الأبحاث يستشري في أوساط الفقهاء، وبدلاً من أن يهرعوا للترحيب بالموضوعات المستجدة، فإنهم يمتنعون عن مواجهتها. إن عدم الاتجاه للخوض في البحوث الجديدة والمجالات البكر والامتناع عن ذلك لأي سبب كان، أمر غير مقبول ويؤثر بدوره في إبطاء حركة الفقه التكاملية، وفي إضعاف قدرته وإيقاف تطوره.

٢ـ **عدم نضج الكتب الدراسية:** إن للمتون الدراسية لكل علم تأثيراً كبيراً في جموده أو تطوره؛ ذلك أن أساليب التعليم، وكيفية الخوض في أحد الموضوعات، وإفهام قواعده والأمور العلمية، هي التي تحدد الهيكلية الفكرية، وأساليب نظرة طلاب العلم إلى المسائل المطروحة، وتعليم الفقه ليس مستثنىً من هذه القاعدة، والكتابان الفقهيان اللذان يدرّسان في الحوزات وهما «**شرح اللمعة الدمشقية والمكاسب**»، مع كل ما فيهما من غنىً لا يمكنهما أن يكونا نصوصاً تعليمية، فالشهيد، والشيخ لم يكن لهما هدف كهذا عند تأليفهما هذين الكتابين. فقد ألّف الشهيد الثاني قبل حوالي خمسة قرون وفي ظل ظروف الحكم الاستبدادي السيئة «**شرح اللمعة**» الذي شرح فيها كتاب اللمعة للشهيد الأول، لذا، فإن عباراته معقدة وصعبة بحيث لا تناسب العمل التعليمي. كما أن كتاب «**المكاسب**» الذي هو حصيلة الأفكار العميقة للشيخ مرتضى الأنصاري، هو في الحقيقة مذكرات دروسه في «**بحث الخارج**» [المرحلة العالية من الدراسة الفقهية] وشأنه شأن شرح اللمعة يفتقر إلى خصائص الكتاب التعليمي. وربما يقال: إن نصوص الفقه التعليمية وكتباً مثل شرح اللمعة والمكاسب تدرس في مرحلتي المقدمات والسطوح من تعليم الفقه، بينما يتركز القسم الأكبر من تعليم الفقه في مرحلة «بحث الخارج» الذي ليست له نصوص محددة. ولذا فإن النصوص التعليمية في الفقه ليس لها تأثير كبير في عدم تطوره.

ولكن لا بد من الإلتفات، إلى أن التعليم في السنوات الأولى يمثل الحجر الأساس الذي تقوم عليه دروس البحث الخارج في جميع الأحوال، ولا يمكن إنكار أهمية كتابي شرح اللمعة والمكاسب في بناء الهيكلية الفكرية للطلاب، وتعرّفهم على أساليب البحث، والاستفادة من المصادر بشكل صحيح، واستخدام القواعد الفقهية والأصولية، رغم أن دروس «**البحث الخارج**» ينبغي أن تكون ذات معايير تعليمية واضحة.

٣. **البحث في الأصول بما يزيد عن الحاجة:** إن علم الأصول أداة لاستنباط الأحكام، ولا شك، أن المهارة في فهم قواعده يجعل الوصول إلى مصادر الأحكام، والاستفادة منها أمراً سهلاً، ويزيد من قدرة الفقيه الاجتهادية، واهتمام الحوزات العلمية بالبحوث الأصولية العميقة في القرون الماضية يكشف عن هذه النكتة ولكن لما لم تكن معرفة علم الأصول هدفاً بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة يستفيد منها الفقيه في الوصول إلى الأحكام، فينبغي الحذر من أن يحول التوسع المبالغ فيه، والخوض في البحوث الهامشية للأصول التي لا تطبق إطلاقاً في الفقه أو تستخدم بشكل ضئيل جداً، دون بلوغ الهدف الذي هو التفقه في الدين.

وقد ازداد الخوض في مسائل علم الأصول خلال السنوات الأخيرة في الحوزات العلمية،

بشكل لم تدع معه عشرات ومئات المسائل الافتراضية تماماً ـ والتي هي وليدة الأذهان الخلاقة لعلماء الأصول، والتي ليس لها استخدامات عملية ـ، مجالاً لأي فكرة جديدة ومبتكرة، ومنعت الحوزات من تناول المسائل الرئيسة والواقعية، كما حالت بين رجال الحوزة والرؤية الواقعية(١١).

وكان البروجردي [ت ١٣٨٠ هـ] الذي هو من الفقهاء الكبار المتميزين والمبدعين في القرن الأخير وبسبب تجنبه لهذا الأمر، ورغم ما كان له من تبحر كبير في علم الأصول، قلما يبني المسائل الفقهية على أساس المسائل الأصولية، ولم يكن يخوض في المسائل الافتراضية إطلاقاً(١٢).

ومما يؤسف له، أنه يتم الخوض في الحوزات خلال عصرنا بشكل واسع جداً في مناقشة مسائل إفتراضية في بحوث علم الأصول، وفي بحوث مثل: العلم الإجمالي، الاستصحاب الكلي بأقسامه وفرضياته النظرية، التي ليست لها أية فائدة عملية وفقهية، وهذا الأمر يشكل عاملاً من عوامل جمود الفقه، ومنع الفقهاء وعلماء الأصول من النظر بشكل جاد إلى المسائل الحديثة.

٤ـ البحوث الفقهية غير الضرورية: وظّفت القدرات والبحوث الدقيقة خلال القرن الأخير، بشكل أكبر لفروع وأقسام من الفقه هي بشكل عام غريبة عن قضايا الحياة اليومية، والموضوعات المهمة، والفاعلة في المجتمع، وقد ازدادت لفّات خيوط هذه البحوث تعقيداً؛ بحيث منعت فقهاءنا من التفكير في المسائل المستجدة.

وفي عصرنا الراهن، يتناول الفقهاء في كتبهم الفقهية، وفي دروسهم التي يلقونها على طلاب «**البحث الخارج**»، بشكل أكبر شرح موضوعات، ويضعون حواشي على الحواشي ويزيدون من الإشكالات ويجيبون على إشكالات، ويُشْكِلون على إشكالات لا تنفع الفقه، ولا المجتمع، ولا تتضمن سوى تزجية الوقت، وإظهار البراعة، وحين يُسألون عن هذا العمل الذي لا طائل من ورائه، يجيبون بقولهم:

«**صحيح أن هذا النوع من الأبحاث لا فائدة عملية من ورائه، إلا أن له فوائد علمية جمة ومثل هذه البحوث يجب أن تقرأ كما في الماضي، بل بشكل أكبر لتتفتح أذهان وأفكار الطلاب والعلماء، ويصبحوا من أهل النقد والبحث**». وواضح أنه يمكن تنمية أذهان طلاب العلم عن طريق البحوث الجديدة وما تدعو له الحاجة، خاصة، أنه ينبغي للمجتهد بعد طرح المسائل المستجدة أن يبحث عن أدلة، ويجيب على الحاجات الفقهية المعاصرة من خلال طرق لم تكن موجودة من قبل، وهذا بإمكانه أن ينمي أذهان وأفكار الطلاب بشكل أفضل ويفتح آفاقاً جديدة أمام إيجاد حلول للمشاكل المطروحة.

العوامل المؤدية إلى تطور الفقه

بعد المرور السريع على الوضع الراهن للحوزة والإشارة إلى عوامل جمود الفقه في العصر الحاضر، والتذكير بالموضوعات، والمسائل المهملة، ونقاط الضعف والنقائص، التي تسبب عدم قدرة الفقه على حل المعضلات الاجتماعية، والحكومية، وتلبية حاجات الناس الجديدة.

ولا بد من الحديث عما ينبغي فعله لإنهاء هذه الحالة، وأية أدوات وأساليب ينبغي للحوزة أن تستخدمها ليتسنى للفقه وبقية العلوم الحوزوية مرة أخرى، تحقيق الكمال والتطور المرجوّين.

وبعبارة أخرى، ولأجل أن يتمكن الفقه من التحرك بمواكبة الزمان حتى لا يسبقه ويقدم في جميع الميادين، والمجالات حلولاً مناسبة، ترى ما الذي يجب عمله؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتضمن أقساماً عدة يعود جزء منها إلى وضع التركيبة الإدارية، ومؤسسات وأنظمة الحوزة، والجزء الآخر إلى إقامة نظام ووضع خطة للحوزات وتنظيم أعمال البحوث وإصلاح النظام التعليمي وتدوين الكتب الدراسية والرقي بالوعي الاجتماعي للحوزويين وغير ذلك مما هو خارج عن نطاق موضوع مقالنا هذا. وهنا نكتفي بالإشارة بشكل عابر إلى بعض هذه الأقسام التي لها علاقة برقي علم الفقه، ونشرح باختصار العوامل التي لو استخدمت لأدت إلى نمو الفقه ورقيّه.

١ـ استخدام أساليب جديدة

قلنا فيما مضى إن أساليب الاجتهاد والاستنباط في العصور الماضية كانت تنمو إلى جانب نموّ الفقه واتساعه. وفي الحقيقة، فإن ظهور أساليب جديدة في الاستفادة من المصادر وإصدار الفتاوى، كان على الدوام مؤثراً في نمو الفقه ورقيه. ولهذا، فإنه متى ما تُصوّر أن الأساليب الموجودة كاملة لا نقص فيها، وأن الطرق الأخرى ليست بأفضل وأكمل مما هو موجود، فلن يكون بمقدورنا الحصول على أحكام للإستنباط، وسيصاب الفقه بالجمود. كما أن أساليب الاستفادة من المصادر الفقهية ينبغي أن تسير ـ شأنها شأن الفقه ـ نحو الكمال دائماً، ولا ينبغي لها أن تتوقف عن الحركة التكاملية إطلاقاً بحجة كونها كاملة لا نقص فيها.

وعلى هذا الأساس، فإن في كل فترة أقدم فيها فقيه على إبداعٍ ما وساهم ـ باستخدامه أساليب جديدة ـ في نمو الفقه وعدد طرق الاستنباط، حصل تطور وتحرك في الفقه بمستوى يعتدّ به، وأصبح أحياناً بداية لتحول مهم على مسار تكامل الفقه؛ ولذا فإننا لو قسّمنا مثلاً مراحل تكامل الفقه إلى فترات، لوجدنا على رأس كل فترة فقيهاً مجدداً مثل ابن أبي عقيل، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، وابن إدريس الحلي، والعلامة الحلي، والشهيدين، والمحقق الكركي، والوحيد البهبهاني [ت ١٢٠٥ هـ]، والشيخ الأنصاري، والسيد البروجردي وغيرهم، ساهم مساهمة جادة في نمو الفقه، ورقيه وذلك من خلال إبداعه أساليب جديدة أو إكماله للأساليب والمفاهيم القديمة في الاجتهاد.

يقول الإمام الخامنئي مشيراً إلى ضرورة تكامل الفقه ومناهج الاستنباط:

«... الفقاهة أي أسلوب الاستنباط، هو بدوره بحاجة إلى التطور. فإن المنهج أمر غير كامل بل يتكامل، ولا يمكن الزعم بأننا بلغنا اليوم قمة الفقه، وأن هذا الأسلوب لا يمكن أن يصبح أفضل. لا، مَنْ الذي قال هذا؟ فالشيخ الطوسي بكل ما كانت لديه من عظمة فقيهة، انظروا إلى فتاواه في إحدى المسائل الفقهية. أي مجتهد مستعد اليوم للبحث بهذا الشكل؟ إن فتاواه كانت بسيطة وسهلة، ومجتهد اليوم لا يرضى إطلاقاً أن يعمل ويستنبط بذلك الشكل. فالفقاهة قد تكاملت على مراحلَ وفي أزمان مختلفة... لماذا لا يستطيع فضلاؤنا، ووجهاؤنا، ومحققونا أن يضيفوا إلى هذا الأسلوب ويكملوه؟ فربما شمل الكثير من المسائل الأخرى واستبدل الكثير من النتائج وتغير الكثير من الأساليب، وعندما تتغير الأساليب ستتبدل أجوبة المسائل أيضاً، ويصبح الفقه بشكل آخر. وهذا من بين الأعمال التي يجب أن تنجز»[١٢].

إن عظمة واقتدار الفقهاء الماضين يجب أن لا تخلق التصور، بأن أولئك العظماء قد قالوا الكلمة الأخيرة في المجالات الفقهية، وأنه لا يوجد أفضل وأكمل من أساليبهم الاجتهادية والفقهية. فإن كانت عظمة الشيخ الأنصاري وصاحب الجواهر وغيرهما تؤدي إلى أن لا يجرؤ الفقهاء على إبداء رأي مقابل آرائهم، وإستخدام مناهج وأساليب غير أساليب أولئك العظماء في الاستنباط، فإن جمود الفقه والتفقه وتوقفهما أمر لا مناص منه. وستكون نتيجة رؤية كهذه أن يستخدم الفقهاء الحاضرون كل طاقاتهم لفهم آراء الماضين، ويعدّوها قمة الفقه، ولا يفكروا إلا قليلاً بالإبداع، وكشف طرق جديدة، وإكمال أساليب الفقاهة.

يقول الشهيد مطهري: «**... إن كنا نزعم أن فقهنا أيضاً هو أحد العلوم الحقيقية في العالم، فعلينا أن نتبع الأساليب التي تتبع في سائر العلوم وإلا فمعنى ذلك أنه خارج عن زمرة العلوم**»(١٤).

والحقيقة الماثلة للعيان هي أن الفقهاء والباحثين قد بادروا - ضمن الوضع الفعلي القائم في الحوزات العلمية - إلى البحث والتعمق في نفس تلك المسائل التي كان الفقهاء القدامى قد منحوها عمقاً. وفي الاجتهاد والاستنباط تابعوا نفس الأساليب والطرق التي طالما سار عليها من سبقهم. وواضح أن وضعاً كهذا لا يمكنه أن يعين على نمو ورقي الفقه وتكامل أساليب التفقه. بل على الفقهاء المعاصرين أن يكتشفوا آفاقاً جديدة من خلال التفكير الناقد، والرؤية العميقة المنفتحة، مستفيدين من الوسائل والطرق الجديدة، والأهم من كل ذلك أن يضعوا موضع البحث والتقييم المتجدد كل ذلك في إطار الروح العامة للفقه والمبادئ الأساسية والبديهية مثل «**أهمية النظام ومصلحته**» و«**شمولية الفقه**» و «**الهدف السامي لنظرية تنظيم أمور الإنسان من المهد إلى اللحد**»، كي يحدث النمو والرقي في مجال الفقه والتفقه.

ومن الممكن أن يتصور البعض أن استخدام أساليب كهذه لا ينسجم مع «الفقه التقليدي» و«أساليب المتقدمين» و «الإجتهاد الجواهري» [نسبة إلى «جواهر الكلام»] الذي حظي بوصية وتأكيد الإمام الراحل مراراً. لكن ومع الأخذ بنظر الاعتبار ما أوضحناه آنفاً لا يبقى مجال لتصور كهذا، ذلك أن «الإجتهاد الجواهري» نفسه لمع على طريق تحقيق نفس هذا الهدف وبالاستفادة من أساليب فقهية جديدة في عصره. وقد كان أسلوب المتقدمين على مدى تاريخ الفقه قائماً دوماً على العثور على آفاق جديدة، واكتشافها وتطوير الفقه. وبطبيعة الحال، فقد كان لهذه الحركة في بعض الفترات مثل عصري العلاّمة والشيخ الأنصاري، سرعة أكبر، بينما لم تكن لها السرعة الكافية والمتوخاة في بعض الفترات مثل عصرنا، وفضلاً عن ذلك ينبغي الانتباه إلى أن الإمام الخميني(قده) أكّد من جهة على الفقه التقليدي، والإجتهاد الجواهري، وضرورة مواصلة طريق المتقدمين، ومن جهة أخرى اعتبر الاجتهاد السائد في الحوزات العلمية غيرَ كاف، واهتم بدور الزمان والمكان في الأحكام، وأكّد على ضرورة الاستفادة من أساليب فقهية جديدة:

«**في الوقت نفسه الذي أشجع فيه على إتباع أسلوب الاجتهاد الجواهري بشكل رصين وراسخ، تجدر الاستفادة من حسنات الأساليب الجديدة والعلوم التي تحتاجها الحوزات الإسلامية**»(١٥).

وعلى هذا فالانتفاع من أساليب جديدة في مجال الفقه، والتفقه واحد من العوامل المساعدة

على نموّ الفقه ورقيه، وواجب الحوزة أن تبادر إلى معرفة أساليب جديدة عن طريق البحث، والمتابعة العلمية، والاستفادة من نقاط قوتها على مسار نمو الفقه ورقيه.

٢ـ تبادل وجهات النظر

إن الاختلاف في وجهات النظر لدى العلماء والمفكرين إذا لم يكن ذا نوايا شيطانية هو أحد أهم عوامل تطور العلوم، وكأن الحديث النبوي المعروف «**اختلاف أمتي رحمة**»(١٦) الذي وصف الاختلاف بأنه رحمة، يبين هذا الأمر.

وكان اختلاف الآراء، وما يزال أمراً متداولاً بين العلماء في مختلف العلوم الإسلامية خاصة علم الفقه السامي الذي هو أفضل العلوم، وكذلك السنّة الحسنة في النقاشات والمناظرات العلمية الساخنة بين الطلاب، وأصحاب الرأي، والباحثين في العلوم الحوزوية. وبين أصحاب الأئمة كثيراً ما كان أشخاص مثل زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وغيرهم ينبرون للتداول في المسائل الفقهية مع الأئمة المعصومين(ع) ويطرحون الإشكالات التي تعرض لهم.

وإن الأئمة(ع) بفسحهم المجال لأصحابهم لإبداء آرائهم قد علّموهم في الحقيقة أسلوب تبادل وجهات النظر وأهميته في نمو العلوم ورقيّها. وفضلاً عن ذلك فقد كانوا يوصون أصحابهم بالنقاش العلمي. يقول الإمام(ع):

«**اضربوا بعض الرأي ببعض يتولّد منه الصواب**»(١٧).

ويقول: «**امخضوا الرأي مخض السقاء ينتج سديد الرأي**»(١٨).

ولذا فإن مبدأ اختلاف الآراء والأفكار كان على الدوام موضع اهتمام الأئمة(ع) وأصحابهم بوصفه عاملاً مهماً في الوصول إلى آراء سديدة، وإلى نموّ وسموّ العلوم الإسلامية وخاصة الفقه.

ولا شك، أن النقاشات العلمية ونقض وإبرام آراء الماضين ومن تلاهم، وتعارض الآراء في الحوزات العلمية الشيعية قدمت خدمة جليلة لنموّ، ورقي الفقه، وبقية العلوم. وبطبيعة الحال، فإن هذه السنة الحسنة متداولة بشكل أكبر بين الطلاب والفضلاء الشباب في الحوزة، وهي غير شائعة للأسف في أوساط الفقهاء والمجتهدين في المستويات العليا، إذ ليس متعارفاً أن يجتمع الفقهاء البارزون خاصة المفتين منهم في مكان واحد ويطرحوا آراءهم في مختلف الفروع الفقهية والمسائل والموضوعات المستجدة ويستعينوا بأفكار وآراء بعضهم البعض.

والآن، وحيث إن تبادل الآراء على المستويات العلمية العليا يؤدي إلى نموّ العلوم، وزيادة معطيات الجهود، فلم يعد اليوم لرأي شخص وحده قيمة وأهمية تذكر، ولا يمكن إنجاز عملٍ ما بعمل فردي وفكر فردي. إن علماء كل فرع من العلوم يتبادلون الرأي اليوم ويحاولون الاستفادة من وجهات نظر بعضهم البعض، ولهذا يقول الشهيد مطهري:

«**لو أسس مجلس علمي في الفقه وتحقق عملياً وبشكل كامل مبدأ تبادل وجهات النظر، فإن الكثير من الاختلاف في الفتاوى سيزول فضلاً عن الرقي والتكامل الذي سيحدث للفقه**»(١٩).

ويبدو أن تدريس «البحث الخارج» للفقه والأصول لم يكن وإلى زمن الوحيد البهبهاني

متداولاً بالشكل الذي هو شائع اليوم في الحوزات العلمية، وأن أول من درس البحوث الفقهية والاجتهادية بهذا النمط كان الوحيد البهبهاني، ومن بعده أكمل شريف العلماء المازندراني ومن ثم الشيخ الأنصاري وغيرهما هذا الأسلوب وثبتوا تدريس «**البحث الخارج**» في الفقه والأصول، بالشكل الذي هو عليه الآن(٢٠).

كانت حلقات درس «**البحث الخارج**» في الفقه آنذاك غالباً على هذا الشكل وهو: أن يطرح الأستاذ ـ الذي هو من الفقهاء والمراجع الكبار ـ في جمع كبير الطلاب أحد الفروع الفقهية بعد مطالعة، وبحث، وإعدادٍ وافٍ، موضوعه ويدافع عن وجهات نظره المطروحة، فيبدأ المشاركون في حلقة الدرس ـ وهم على مستوى عالٍ في الحوزة ومن المجتهدين ـ بنقد آراء الأستاذ بحرية ويطرحون إشكالاتهم عليها. ولذا، كثيراً ما كان يحدث أن يبقى فرع فقهي معين مطروحاً في الحلقة لأيام، وتبحث مختلف جوانبه ثم يصل الأستاذ إلى خلاصة ونتيجة، مستفيداً من الاشكالات المطروحة من المشاركين، عندها يطرح موضوعاً آخر. ورغم أن عقد حلقات درس كهذه آنذاك كان بمثابة صفوف دراسية، لكنه كان في الحقيقة أشبه بلجنة علمية واستشارية، ينبري فيها فريق من أهل الرأي والعلم من المستويات العليا في الحوزة لتبادل وجهات النظر من خلال عرض أفكارهم.

وكانت دروس البحث الخارج في الفقه آنذاك تشبه ـ تقريباً ـ المؤتمرات العلمية المتداولة اليوم في المحافل العلمية في العالم، بفارق أنه لم يكن فيها البروتوكول المتبع في هذه المؤتمرات، ولم يكن انعقادها مرحلياً بل كانت هذه مؤتمرات تعقد طوال الأيام الدراسية. وكانت ذروة مثل هذه الدروس تعقد في سامراء، بواسطة الميرزا الشيرازي [محمد تقي بن علي، ت١٣٣٨ هـ] الذي كان له أسلوب مميز في عرض الموضوعات، وكانت حلقة درسه عبارة عن حوار بين الأستاذ وتلاميذه لذلك دعيت هذه الطريقة الفريدة بمدرسة سامراء(٢١). واليوم تزدهر دروس البحث الخارج في الفقه والأصول في الحوزات العلمية، فالأساتذة والمجتهدون والمراجع العظام يطرحون في ساعاتٍ معينة من اليوم آراءهم الفقهية، والأصولية، والفلسفية على حشود من الطلاب، لكن هذه الدروس ـ للأسف ـ فقدت تلك السمة، وخلت من تبادل وجهات النظر ومعارضة الرأي بالرأي الآخر، فهي لم تعد كالمؤتمرات العلمية، فلا الأستاذ لديه روح الإبداع، ولا هو يطرح موضوعات جديدة بكر ومثيرة للبحث، ولا الطلاب يتمتعون بالجدارة الكافية التي تمكنهم من نقد آراء الأستاذ، ولا أجواء حلقة الدرس تتحمل ذلك.

وفي عصرنا، أودع في زوايا النسيان تبادل وجهات النظر بين المجتهدين والفقهاء والطلاب، واتخذت حلقات درس البحث الخارج بشكل كامل حالة الصفوف الدراسية الميتة، رغم أنها لا تراعى فيها المعايير اللازمة. واخيراً فإن كانت الحوزات تبحث عن التغيير والتجديد، فينبغي أن تبحث المسائل العلمية على أعلى المستويات، وتعقد مؤتمرات فقهية، وفلسفية، وأصولية، وكلامية لنقد ودراسة الأفكار وطرح الآراء الجديدة ونقدها، وتخرج نفسها من حالة الجمود والرتابة. وكما يقول الإمام الخامنئي: «**لأجل كل مسألة تريدون حلها اعقدوا مؤتمراً ـ بكل معنى الكلمة ـ لا المؤتمر**

الذي يأتي فيه ثلاثة أشخاص فيخطبون ويذهبون، إن هذا ليس مؤتمراً بل اجتماع خطابي. المؤتمر يعني أن يُختار موضوع يحتاج إلى التأمل العقلي، ويذهب أشخاص من المفكرين ليفكروا ويطالعوا، ويجروا احصائيات، ويأتوا كي يتباحثوا مع بعضهم ويبدوا آرائهم، ثم يبوب المشرفون على المؤتمر هذه الآراء، ليحصلوا على نتيجة ذات قيمة»[٢٢].

٣ـ حرية التعبير

إن أحد مميزات الحوزات العلمية الشيعية، وجود أجواء مناسبة للتعبير بحرية عن الرأي، وهيمنة روح التفكير الحر على الأجواء العلمية؛ بحيث إن الفقهاء الكبار، وصغار الطلبة ومؤيدي وجهات النظر الشهيرة، وأصحاب الفتاوى النادرة، كانوا يبدون آراءهم بحرية في أجواء منفتحة وعلمية بعيدة عن التعصب وضيق الأفق. وقد قدمت ميزة الحوزات الشيعية هذه عوناً كبيراً لنمو ورقي العلوم الإسلامية، وخاصة علم الفقه. وفي الحقيقة، فإن استمرار حياة الفقه الشيعي، وتطوره، وازدهاره على مدى التاريخ مدين إلى حد كبير لهيمنة روح التفكير الحر على الحوزات العلمية.

وحين نرجع إلى آراء الفقهاء الماضين والكتب الفقهية القيمة للقرون الأولى والوسطى، نجد أن عظماء مثل الشيخ الطوسي والعلامة الحلي، وابن إدريس، والشيخ المفيد، والشيخ الصدوق، وغيرهم رغم كونهم متقاربين من بعضهم من الناحية الزمنية تقريباً، إلا أن لهم آراء ونظريات مختلفة، وقد أوردوا في كتبهم وبحرية آراء الآخرين وحتى وجهات النظر النادرة لبعض فقهاء عصرهم، أو العصر الذي سبقهم وأخضعوها ـ من غير أن تؤثر فيها الأهواء الشخصية ـ للنقد والتحليل حتى أن فقهاء الشيعية ـ وإلى زمن الشهيد الثاني ـ كانوا ينقلون في كتبهم آراء، و فتاوى فقهاء عامة المسلمين أيضاً ويبادرون إلى دراستها والرد عليها برؤية علمية.

وإلى جانب هذه الحركة الصاعدة، كان المتحجرون، وقصار النظر يظهرون في الحوزات العلمية ويسببون جمود الأفكار، ويحولون دون تطور العلوم الدينية ورقيها. وإذا هيمن التحجر وضيق الأفق ـ لا سمح الله ـ على أجواء العلوم الدينية والبحوث الفقهية، وكان الوضع بشكل لا يجرؤ معه أحد على إبداء رأي، وطرح أفكارٍ جديدة، وكُفّر، وفُسّق، ولُعن كل من يبدي رأياً غير الآراء المألوفة المشهورة، فعندها من البديهي أن يلحق ضرر بليغ قبل كل شيء بعملية تكامل العلوم، ورقيها، وتطورها، وخاصة الفقه، وتكون النتيجة أن يموت الإبداع في مجال الفقه، والتفقه بشكل كامل، ولا يغدو عمل الفقهاء وأصحاب الآراء سوى تكرار لآراء الماضين، وتقليب لوجهات نظرهم، وفتاواهم، وأحياناً إضافة أو إنقاص بعض أدلتهم ونصوصهم.

ومن الواضح، أنه ـ ضمن ظروف كهذه ـ يمكن أن يظهر الكثير من الكتب الفقهية، لكنها لا تتضمن أفكاراً، وموضوعات جديدة، وليس لها قيمة علمية، وبذلك تكون سبباً في توقف الفقه وجموده.

وبصورة مبدئية، فإن البيئة التي تكون فيها الأفكار منغلقة على نفسها، ولا تهيمن عليها حرية

التفكير، لا يمكن للفقيه أن يتقدم بمواكبة حركة الزمان وتطور العلوم والحضارات، ويكون ملبياً لحاجات المجتمعات الإسلامية، والفقهية باختلاف الأزمان والظروف، وأن مئات الأكداس من الكتب الفقهية لو دُرست، أو أُلّفت كتب أخرى لتشرح كتب الماضين، في جوّ يهيمن عليه الجمود والتحجر، فلن يساهم ذلك في رقي الفقه وتكامله، بل سوف يزيد من جموده.

وكان بعض رجال الحوزة ـ وخلال طرح موضوعات حرية التفكير وفسح المجال لإبداء وجهات النظر المختلفة في المسائل الفقهية ـ لا يخفون قلقهم الدائم، من أن تؤدي حرية الفكر إلى عواقب وخيمة، ويستغل فريق هذه الأجواء المنفتحة استغلالاً سيئاً ويقدم على نشر وإشاعة أفكار مغلوطة وخطرة، ويبث أعداء الإسلام بين الناس وبحرية ـ من خلال التفسير والتأويل المغلوطين ـ أفكارهم المسمومة، ومعتقداتهم الباطلة بوصفها وجهة نظر فقهية، كما كان يحصل خلال سنوات النضال ضد نظام الشاه الطاغوتي، من قبل المنافقين وحزب «فرقان» وبعض المتظاهرين بالروحانية من علماء البلاط.

وهذا القلق له ما يبرره إلى حدّ ما، لكن ينبغي الإنتباه إلى أمرين:

أ ـ إن المقصود بحرية التفكير، وتهيئة الظروف لإبداء الآراء الفقهية المختلفة في الحوزات، ليس معناه إضعاف أو تجاهل الضوابط والقوانين المهيمنة على مجال الفقه، فلمصادر الفقه، والاجتهاد قوانين ثابتة ومحددة ينبغي أن يكون إبداء وجهات النظر وإصدار الفتاوى في إطارها، ومتناسباً معها، وفي غير هذه الحالة فإن إبداء رأي فقهي يكون عديم القيمة ويعدّ ـ بشكلٍ ما ـ عملاً بالرأي وهو أمر مرفوض عند الشيعة.

ب ـ يظهر تاريخ الفقه أن رسوخ وثبات الفقه، والعلوم الإسلامية الأخرى، وكذلك اقتدار الفقهاء علمياً كان بشكل لم يبق معه مجال للقلق والتحركات المناوئة. وكانت حوزات الفقه تردّ دائماً على الآراء الباطلة، والإشكالات التي تطرح، وتبين ضعف الآراء، والاستنتاجات الفقهية للمنحرفين فكرياً والمشككين.

إذاً، فليس بمقدور رجال الحوزة تحقيق حوزة فاعلة وسليمة دون السماح بانفتاح الأجواء الفكرية والترحيب بكل فكرة جديدة تطرح ضمن الضوابط المرعية.

وكما يقول الإمام الخامنئي: «**يجب أن لا يكون الأمر على النحو التالي: بمجرد أن يقدم شخص فكرة، أو فتوى فقهية جديدة، ولو كانت مغلوطة، يكون ردّ فعلنا الأوّل هو الرفض فنقول: أنظروا أية فتوى مغلوطة أفتاها فلان في المسألة الفلانية، فلا بد أن يطرح رأي فقهي ويوضع على بساط البحث، ويكون المجال مفتوحاً لإبداع أفكار فقهية جديدة. وبطبيعة الحال فإن عملاً كهذا يجب أن يكون خاضعاً لضوابط وقوانين؛ بحيث لا يأتي أي شخص فيدلي برأيه**»(٢٢).

إن البقاء ضمن نطاق أفكار الماضين ـ الذي ينجم غالباً عن اعتياد الذهن أو الرؤية المحدودة والأفق الضيق للباحث ـ يقتل روح التطور، والرقي، ويوقف سير حركة الفقه التكاملية. وعلى هذا، ولأجل تطوير الفقه، والحيلولة دون ظهور أي نوع من التحجر ينبغي تعزيز روح حرية التفكير، وخلق الأرضية اللازمة لإبداء وجهات النظر بحرية في الحوزات العلمية.

٤ـ التخصص في الفقه

ضمن الظروف الراهنة، حيث اتسع الفقه وبقية العلوم الإسلامية ـ شأنه شأن سائر العلوم ـ لا شك، أن الإحاطة بكل العلوم الحوزوية أمر مستحيل على شخص واحد، مهما كان موهوباً ومثابراً. فمؤلف جواهر الكلام بموهبته الفذة، وعمله الدؤوب، وعمره الطويل، استطاع بمشقة تدوين دورة كاملة في الفقه. وبديهي أنه لو كان قد ركز قدرته وطاقته على التحقيق، والتعمق في باب أو عدة أبواب من الفقه، فلربما حقق نتائج أكثر أهمية.

واليوم، وقد ازداد الفقه اتساعاً، فإن الدراسة الشاملة والدقيقة لجميع أبوابه لا تتأتى لشخص واحد، والصواب هو أن تصنّف أبوابه وأقسامه المختلفة، ويبادر كل فريق من الباحثين إلى دراسة وبحث قسم واحد منه، ويركّز كل جهده على ذلك القسم ليبحث بشكلٍ وافٍ، وتجمع كافة المسائل المستحدثة والموضوعات الجديدة ذات العلاقة بهذا القسم بشكلٍ ما، وتقدم الإجابات الشافية والدقيقة لها. يقول الشيخ الأراكي عن طروحات الشيخ الحائري بشأن التخصص في الفقه:

«**كان الشيخ يقول: إن كل باب من هذه الأبواب بحاجة إلى متخصص، لأن أبواب الفقه متشعبة جداً، والأقوال والأدلة العقلية والنقلية والإجماع عليها يتطلب بحثاً مضنياً، ويحتاج إلى أشخاص أذكياء، وإن عمر الإنسان لا يكفيه لأن يبحث خمسين باباً بشكل وافٍ وكما ينبغي. إذاً، فمن الأفضل أن يتخصص في كل باب شخصٌ واحد**»(٢٤).

ولو أن علم الفقه قُسِّم ـ شأنه شأن بقية العلوم ـ إلى فروع شتى، وانبرى فريق من الطلبة والفضلاء لبحث ودراسة العبادات فقط، وتخصصوا فيها، وتخصص فريق آخر في المعاملات، وفريق آخر في السياسة. وغير ذلك، سيكون تطور الفقه، ورقيه، أكثر مما هو عليه الآن.

يقول الشهيد مطهري:

«**في الوضع الراهن، وبعد هذا التطور الذي كان حصيلة جهود العلماء والفقهاء المتقدمين، ينبغي لعلماء هذا الزمان وفقهائه إما أن يحولوا دون تطور الفقه، وتكامله ويمنعوا رقيّه، أو أن يطبقوا عملياً ذلك الإقتراح الرصين والمتحضر (اقتراح الشيخ عبد الكريم الحائري بشأن تخصيص أبواب الفقه) فيوجدوا فروعاً متخصصة، ويميّز الناس بدورهم في التقليد كما يميزون في الاختصاصات عند مراجعتهم**»(٢٥).

ومما يؤسف له، أن النظام التعليمي للحوزة اليوم، لا يخرِّج متخصصين. فكل طالب ـ بغض النظر عن موهبته ورغبته ـ يستطيع أن يشارك في أي درس يشاء، لهذا يشارك الطلاب ـ دون برنامج محدد ـ في جميع دروس الحوزة، وتستمر هذه العملية من بداية الدخول إلى الحوزة حتى مرحلة الشيخوخة، والهرم دون أن يحصل هؤلاء أنفسهم على استفادة صحيحة، وفاعلة، وواضح أن من يملك معرفة إجمالية بكل العلوم دون التخصص في بعض فروعها، لا يمكن أن يكون له دور عملي فاعل في المجتمع، حيث الحاجة ماسة إلى معرفة شاملة وعميقة وتخصصية.

أما أولئك الذين تعمقوا في دراسة فرع معين، وأنفقوا عمراً فيه فبإمكانهم وبسبب معرفتهم الشاملة بذلك الفرع تلبية قسم من الإحتياجات، لذلك يعتقد الشيخ البهائي ـ الذي يعد أحد العلماء

الكبار[ت ١٠٣١ هـ] ـ أن من يخوض في جميع الفروع مهما كان موهوباً وقديراً لا يستطيع على الإطلاق أن يكون مثل شخص بذل كل جهده في فرع واحد من العلوم، وكان يقول:

«متى ما قابلت ذا فنونٍ متعددة، غلبته، ومتى ما قابلت ذا فن واحد غلبني»(٢٥).

فحين يجد الشيخ البهائي ـ مع ما كان عليه من عظمة ـ نفسه مغلوباً من قبل المتخصص، فما بالك بالأشخاص العاديين ذوي الطاقات المحدودة؟

وفي البدء، فإن التخصص وظهور الإتجاهات المختلفة في علم ما، هو النتيجة الطبيعية لنمو ورقي ذلك العلم، لذلك فعندما تحقق العلوم تقدماً أكبر في المستقبل، ربما ينقسم كل فرع من الفروع الحالية للعلوم إلى عدة فروع، ويغدو التخصص في كل فرع، وكل قسم من هذا العلم أيضاً أمراً غير ممكن لشخص واحد. فعلم الطب مثلاً مقسم في الوقت الحاضر إلى فروع عديدة متخصصة، مثل: الأنف الأذن والحنجرة، القلب والشرايين، الجلد والشعر وغير ذلك، فمن الممكن جداً أن تتسع المسائل المتعلقة بطب العيون إلى حدٍ تظهر الحاجة إلى أن يقسم فرع طب العيون نفسه إلى عدة أقسام أخرى.

كذلك الحال مع علم الفقه، فالحديث يدور اليوم عن تخصيص أبواب الفقه، فربما أصبح الإلمام الكامل حتى بأحد أبواب الفقه أمراً عسيراً في المستقبل، واستدعى الأمر أن يقسم كل باب من أبواب القضاء، والعبادات، والمعاملات وغيرها، إلى عدة تخصصات أيضاً. وهذه الحصيلة ضرورية لنمو العلوم ورقيها. وكما يقول الشهيد مطهري:

«إن الحاجة إلى تقسيم الأعمال في الفقه، وظهور فروع متخصصة فيه، أصبحت ماسة منذ مائة سنة مضت وإلى الآن، وفي الوضع الراهن ينبغي لفقهاء هذا الزمان إما أن يمنعوا نموّ الفقه ويوقفوه أو أن يذعنوا لهذا الإقتراح، ذلك أن تقسيم الأعمال في العلوم معلول لتكامل العلوم وعلتها؛ أي أن العلوم تنمو تدريجياً حتى تبلغ حداً يصبح معه البحث في جميع مسائلها فوق قدرة شخصٍ واحد، فلا مناص من أن تقسم وتظهر فروع تخصصية. إذاً، فتقسيم العمل وظهور فروع تخصصية في علم ما، هو نتيجة تكامل ذلك العلم وتطوره. ومن جهة أخرى، فإنه بظهور فروع تخصصية وبتقسيم العمل وتركيز الذهن على مسائل معينة فإن ذلك الفرع يشهد تطوراً بشكل أكبر»(٢٦).

واستناداً إلى هذا، فإن التخصصات في العلوم الحوزوية وبالأخص في الفقه، وفي أبوابه المختلفة، ضرورة لا يمكن التغاضي عنها، وإن نمو الفقه وتطوره، دون تقسيم الأعمال، أمر عسير جداً، والتهاون في هذا الأمر لن يؤدي، إلا إلى جمود الفقه، وتخلفه عن الركب المنطلق للعلوم الأخرى.

٥ـ الفقه المقارن

إن دراسة المسائل الفقهية دون الأخذ بعين الإعتبار المعطيات العلمية للآخرين في (علم القانون، والمدارس القانونية الغربية، وآراء الفقه السنّي)، ليس بالأمر المجدي. فإن الوجود الواسع للقوانين والضوابط المدنية، والجزائية لمدارس القانون الغربي في المجتمعات الإسلامية، والعلاقات الواسعة القائمة تتطلب أن يطّلع الحوزويون على القانون الغربي، ويستفيدوا منه.

فضلاً عن ذلك ولأجل قرب الفقه الشيعي والسني من بعضهما، والخطوط المشتركة الكثيرة بينهما، فعليهم أن يعرفوا على وجه الدقة وجهات نظر أهل السنة أيضاً في كل مسألة يبحثونها.

لقد أنجزت دراسات كثيرة في مجال القانون المدني والقانون الجزائي وأشكال البحوث القانونية في غرب العالم وشرقه، وقدمت أعمال متخصصة، وآلاف المؤلفات في هذا المضمار، وينهمك الآن كثير من الخبراء في بحث ودراسة القانون وأشكاله، ويعرضون آخر إنجازاتهم العلمية بأفضل الأساليب وبشكل قانوني.

ونحن إذ نواجه اليوم سجلاً حافلاً ورصيناً للآخرين في هذا المضمار، لا يمكننا أن نتحدث عن القانون الإسلامي دون مطالعة ذلك السجل الضخم الحافل، ودون مواكبة للأساليب الجديدة، قائلين: لا شأن لنا بالآخرين، نحن نبين ما نفهمه من المصادر الشرعية.

ولأجل تبيان وجهات النظر القانونية في الإسلام بشكل أكثر نضجاً وطرحها دون زيادة ونقصان، ينبغي لنا أن نكون على إلمام كامل ودقيق بوجهات نظر الآخرين، فربما تترك أثراً كبيراً على إدراكنا، وتجعل رؤيتنا أكثر دقة، وتؤدي بنا إلى أن ندرك وجهات النظر القانونية في الإسلام بشكل أفضل وأوضح. فنحن قد تخلفنا كثيراً في المجال القانوني عن الركب المعاصر المنطلق، فالآخرون وخاصة الغرب متقدمون علينا كثيراً، وذلك لا يعني أن مصادرنا متخلفة. كلا، فمصادرنا غنية وثرّية جداً، لكننا لم نبادر إلى استثمارها. ولم نتعامل مع هذه الكنوز الضخمة، بأساليب حديثة، ولم نبذل جهداً في هذا المضمار لنستكشف وجهات نظر الإسلام بأكمله ونقدمها بلغة معاصرة يتقبلها العالم اليوم.

وعن هذا التخلف، والبعد بيننا، وبين عالم اليوم في كثير من العلوم ومنها القانون، لنستمع إلى ما يقوله الإمام الخامنئي:

«... أنظروا كم من البحوث المختلفة أنجزت في مجالات القانون المدني والجزائي وغيرها من الحقول القانونية. لقد أنجز هذا العمل في الغرب، وفي العالم الإسلامي، عدا العالم الشيعي. وعلينا الإذعان بأننا متأخرون جداً في هذه المجالات رغم أن هذا هو مجال تخصصنا، وإن أغلب الجهود في الحوزات العلمية تتركز على مجال الفقه»(٢٧).

كان فقهاء الشيعة ـ في الماضي ـ يطرحون آراء فقهاء أهل السنة أيضاً ضمن طرح وجهات نظرهم الخاصة، وينقدون أدلتهم بشكل علمي، وكانوا أحياناً ولأجل ترصين آرائهم يطلعون على أولئك الفقهاء أيضاً، وإلى القرن السابع تقريباً كان نقل ودراسة فتاوى فقهاء أهل السنة أمراً شائعاً بين علماء الشيعة، وكثيراً ما نصادف آراءهم في كتب الشيخ الطوسي، والعلامة الحلي وغيرهما، وربما كان الشيخ الطوسي أول فقيه ألف بكفاءة تامة دورة كاملة من الفقه المقارن تحت عنوان الخلاف، إهتم فيها بدرس وجهات نظر فقهاء أهل السنة في جميع المجالات الفقهية، وفي القرون التالية، ومنذ القرن الثامن وما بعد، هُجِر هذا الأسلوب تدريجياً، حيث لا يلاحظ في كتبنا الفقهية أثر لوجهات النظر الفقهية لأهل السنة، إلى أن أحيا أخيراً السيد البروجردي سنّة الماضين وأولى الفقه المقارن اهتماماً خاصاً، فقد استطاع سماحته من خلال معرفته الكاملة والشاملة التي قلّ مثيلها في الفقه وآراء فقهاء أهل السنة، أن يحدث نقلة نوعية في أمر الإستنباط ويخلق أسلوباً جديداً.

وعلينا الانتباه إلى أن فقه العامة كان لسنوات طويلة هو الفقه الحاكم، بينما كان الفقه الشيعي - إلا في فترات قصيرة - يشق طريقه بعيداً عن مسائل الحكومة والسياسة، لهذا فربما كان فقه العامة يضم في كثير من المجالات الحكومية والاجتماعية، مسائل وموضوعات لم يتناولها فقهاؤنا، وبعبارة أخرى يمكن القول إن الفقه الشيعي كان حاشية على فقه أهل السنة. ومن هذا المنطلق، ربما بقي كثير من أمور وجوانب روايات وآراء الأئمة عليهم السلام خافياً علينا، ما لم نأخذ بنظر الاعتبار آراء فقهاء العامة، ونطّلع على كتبهم الفقهية. واستناداً إلى هذا، فإن التعرف على فقه أهل السنة، ودراسة وجهات نظرهم، والاطلاع على المدارس القانونية في الغرب، والشرق، والمقارنة بين وجهات النظر القانونية الشائعة، وبين وجهات النظر الشيعية، يمكن أن يؤدي إلى نمو الفقه وتطوره.

٦ـ تحديد الموضوعات ومراعاة العصر

الفقه هو قانون الحياة، وله علاقة مباشرة بأعمال الإنسان وسلوكه، فقد أنزل الله تعالى مجموعة أحكام وضوابط لحياة سليمة، إلا أنه ينبغي البحث عن موضوعات تلك الأحكام في الطبيعة وفي حياة الناس اليومية. والموضوعات هي الأخرى أمور غير ثابتة في مختلف الأزمنة والأمكنة، بل هي في حالة تغير دائم خلال مسير الزمن، ففي كل زمان ومكان يكون للمفاهيم والموضوعات معناها الخاص، وتتطلب أحكامها الخاصة، لهذا، فبقدر ما يكون إدراكنا للمسائل والموضوعات المستجدة في الظروف والأزمنة والأمكنة المختلفة، يختلف حمل الأحكام الفقهية عليها، والإستنباطات والفتاوى الفقهية. وإستناداً إلى هذا نرى أنه كانت تطرح خلال القرون الماضية مفاهيم، وموضوعات اختلفت اليوم كلياً، وتغير الكثير منها كما نسخ الكثير، وطرحت محلها مفاهيم وموضوعات جديدة ينبغي للفقه أن يبدي رأيه فيها. وكان الإمام الخميني ومع أخذ هذا الأمر بعين الإعتبار ورغم كونه يؤكد على الدراسة والبحث على أساس الفقه التقليدي، والإجتهاد الجواهري، يصرّ على ضرورة الاهتمام بعنصري الزمان والمكان ودورهما في الاجتهاد وفي تطور الفقه أيضاً:

«... إنني أؤمن بالفقه التقليدي والإجتهاد الجواهري، ولا أرى التخلي عنهما جائزاً. الاجتهاد بذلك الأسلوب صحيح، لكن ذلك لا يعني أن الفقه الإسلامي غير متطور. الزمان والمكان عنصران مصيريان في الاجتهاد، فالمسألة التي كان لها في السابق حكم ما، يمكن أن نجد ـ حسب الظاهر ـ لها حكماً جديداً في العلاقات المهيمنة على سياسة واجتماع اقتصاد نظامٍ ما..»[٢٩].

إن إهمال عنصري الزمان والمكان، وانعدام المعرفة العميقة بالمفاهيم الدينية وبالعلوم التي تقع ضمن نطاق المعارف الدينية بشكل مباشر، أو غير مباشر، وكذلك الجهل بأوضاع العالم المعاصر، وعدم الإهتمام بالموضوعات والمسائل المستجدة، سيؤدي حتماً إلى إبداء آراء غير صحيحة فيها، ويبطئ نموّ وتطور الفقه في المسيرة المتسارعة للحركة التكاملية للعلوم.

وعلى هذا الأساس، فإن تصور البعض «**بأن معرفة الموضوعات أمر موكول للعرف وأن عمل**

الفقه هو الإفتاء لا معرفة الموضوعات»، أمر غير صحيح، ذلك أن الإفتاء دون معرفة بالموضوعات غير ممكن، لكن الفقيه بإمكانه ولأجل معرفة الموضوعات، أن يستعين بخبراء في كل قسم، فيصدر فتواه بعد إلمامه الشامل بجميع جوانبها، فنمو الفقه وتطوره رهن بأن يكون الفقيه مطلعاً على أوضاع العالم الذي يعيش فيه، وعارفاً بتفاصيل الحياة اليومية للناس وحوادثها ويعيش في خضم المجتمع ويدرك جيداً مجريات الأمور والقضايا المستجدة.

وكان تطور الفقه وازدهاره في القرون الماضية مديناً لجهود فقهاء عارفين بمسائل عصرهم ومشكلاته، إذ توجد في الكتب الفقهية للشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، والشريف المرتضى، والعلامة الحلي دلالات عديدة تظهر اطلاعهم الكامل على الموضوعات الفقهية ومتغيرات عصرهم. وإن إنشاء العلامة الحلي للمدرسة المتنقلة، وقبل أن يبين أهمية حرصه على صيانة الحوزات العلمية، دالٌّ على مدى اهتمامه بعنصري الزمان والمكان والحوادث والقضايا والموضوعات التي كان يواجهها.

وفي عصرنا الراهن، وعقب انتصار الثورة الإسلامية، يواجه الفقيه مسائل وموضوعات جمة أشرنا إلى بعضها فيما مضى مما يصعب كثيراً تلبيته بلا شك دون إطلاع على عنصري الزمان والمكان والإهتمام بالموضوعات الجديدة.

وإن معرفة الأوضاع، ومجريات الأمور، وإدراك العوامل المؤثرة في المجتمع، يمنح القدرة على التنبؤ، وبواسطة التنبؤ يمكن للفقيه أن يبادر إلى مواجهة الحوادث، ويستفيد من الفرص المؤاتية التي توفرها المتغيرات الزمانية لئلا يقع فريسة للحوادث، وكما يقول الإمام الصادق(ع) فإن **«العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس»**(٣٠).

يقول الأستاذ الشهيد مطهري مشيراً إلى هذا الحديث الشريف وإلى ضرورة كون الفقيه عالماً بزمانه ومكانه:

«من البديهي، أن المفهوم المستفاد من العبارة القيمة المذكورة آنفاً هو أن (الجاهل بزمانه تهجم عليه اللوابس). إن من لا يعلم ما الذي يجري في العالم من حوله، وأي من العوامل المتحكمة في صنع المجتمع تطاوعه، وأية بذور تبذر في الوقت الحاضر، ستنمو في المستقبل، وما الذي يحمله الزمان في أحشائه؟ لن يتمكن إطلاقاً من النهوض لمواجهة القوّات المهاجمة، أو اغتنام الفرص الذهبية التي تمّر مرّ السحاب»(٣١).

إن الاطلاع على القضايا المعاشة، والمعرفة بالزمان والمكان يغير رأي الفقيه في كثير من المسائل، فمثلاً الفقيه الذي يعيش في مكان عامر تجري فيه الأنهار وسواقي المياه أو فيه شكبة أنابيب مياه، تختلف فتواه في مسائل الطهارة والنجاسة، عن فتوى الفقيه الذي يعيش في منطقة جافة قليلة المياه يتم الحصول على المياه فيها بمشقة، أو أن من رأى بنفسه عن كثب حشود حجاج بيت الله الحرام، ومصاعبهم، يختلف عمن تعرف إلى الحج عن طريق الآيات والروايات فقط، أو من يعرف دور المصارف ونظام التأمين، أو العضوية في المنظمات السياسية، والاقتصادية العالمية

والإقليمية في حياة البلدان والشعوب، تختلف فتواه عمن ليست لديه أية معرفة بهذه الظواهر الجديدة ويفتي بالتحريم والتحليل فحسب استناداً إلى نفس الأوامر المطلقة، والعامة الموجودة في الفقه دون وضعه العواقب في الحسبان. فالفقيه الذي لا يهتم اليوم بهذه الأمور يمكننا أن نقول عنه إنه لا يصلح للإفتاء فيها ولا يمكن تقليده:

«إن مهمة الفقيه والمجتهد هي استنباط الأحكام، غير أن إلمامه ومعرفته ـ أو شكل نظراته إلى الحياة ـ يؤثر كثيراً في فتاواه، إذ ينبغي للفقيه أن يكون على اطلاع كامل بالموضوعات التي يصدر بحقها فتاواه، ولو افترضنا فقيهاً يعيش دائماً في زاوية من بيت، أو مدرسة، وقارناه بفقيه يخوض معترك الحياة ويتعايش معها، فإن هذين الشخصين يرجعان إلى الأدلة الشرعية ومصادر الأحكام ذاتها، لكن كلاً منهما يستنبط بشكل خاص يختلف فيه عن الآخر»(٣٢).

وبصورة مبدئية، فإن الاجتهاد هو تطبيق القوانين العامة على المسائل المستجدة والحوادث المتغيرة، والمجتهد الحقيقي الذي وعى هذا الأمر، يتنبه إلى الموضوعات كيف تتغير، ويتغير حكمها بطبيعة الحال، وإلا فإن التفكير في موضوع قديم له حل فيما مضى، واستبدال «على الأقوى» بـ «على الأحوط» أو استبدال «على الأقوى» بـ «على الأحوط» في أفضل الحالات، ليس إنجازاً ولا يستحق كل هذه الضجة(٣٣).

ولأجل أن نبين كيف تتغير الموضوعات بمرور الزمان وكيف تستطيع رؤية الفقيه أن تترك أثراً في فتاواه نشير إلى حالتين كنموذج على ذلك.

١ـ نقل في حديث عن النبي(ص) أنه قال:

«إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع»(٣٤).

يستشف من ظاهر هذا الحديث الشريف أن النبي(ص) بيّن هذه المسألة بوصفها حكماً إسلامياً وهو أن يكون المعيار في الطرق، والشوارع العامة هو احتساب ثلاثة أمتار ونصف عرضاً على الأقل. وأن أمراً كهذا كان طبيعياً ومنطقياً جداً في الماضي عندما كانت حركة مرور الناس محدودة ووسائل النقل مقتصرة على الحصان والبغل والحمار، ولم تكن هناك حاجة إلى أكثر من ثلاثة أمتار ونصف. لكن الآن حيث تقوم الحياة على الآلة وتسير في الشوارع والطرقات حشود من السيارات والحافلات والشاحنات ومئات من وسائط النقل من الدراجات النارية والهوائية، فمن البديهي أن لا تكفي هذه المسافة، ولا يمكنها أن تلبي حاجات عامة الناس. فالحاجة اليوم ماسة إلى شوارع وطرقات فسيحة ولا يمكن بشكل جازم الاستناد إلى المسافة الواردة في الرواية المذكورة آنفاً. فلو أراد المسؤولون في إدارة البلدية توسيع شارع أو زقاق، فهل لنا أن نعترض إستناداً إلى هذا الحديث الشريف بأن المسافة هي سبعة أذرع عرضاً وهذا هو الحكم الفقهي، ولا يمكن تجاوزه؟

والفقيه العارف بالزمان والمكان يدرك ببساطة أن هدف النبي(ص) كان إيجاد حل لمشكلة كانت تنحل لهذه المسافة، ولم يشأ أن يسنّ قانوناً ثابتاً لجميع الأزمنة والأمكنة، ففي ذلك الزمان كان

بإمكان الطرق والأزقة التي عرضها سبعة أذرع(٣,٥ متر) أن تلبي حاجات المارة، إلا أن مقاييس شق الطرق والشوارع وإنشاء الجسور اليوم أمر آخر يختلف تماماً عما كان عليه في صدر الإسلام.

٢. في مسألة التصوير والرسم، أفتى أغلب الفقهاء بالحرمة المطلقة في هذا الأمر سواء أكان الرسم والتصوير للنباتات والأشجار أو للمخلوقات ذات الروح كالإنسان، والحيوان مستندين إلى الروايات التي تظهر شدة عذاب المصورين ومنها:

«... من صوّر التماثيل فقد ضادّ الله»(٣٥).

أو **«من صوّر صورة عذب حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»**(٣٦).

أو **«أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي ورجل يضل الناس بغير أو مصور يصور التماثيل»**(٣٦).

ففي هذه الأحاديث وأمثالها وبغضّ النظر عن ضعف أسانيدها وطرقها، أشير إلى عذاب المصورين وعقوبتهم في عداد من قتلوا نبياً أو ارتدوا.

وقد شكك بعض الفقهاء المعاصرين ومنهم الإمام الخميني، وبعد تعداده الآراء الواردة في هذه المسألة ودراسة الروايات التي استند إليها، وفي الحرمة المطلقة للتصوير وفي صحة هذه الروايات وقال: إنه ليس مما ينسجم وروح الإسلام أن يزيد عذاب المصور على عذاب جميع المذنبين حتى قتلة الأنبياء، لهذا فهو يقول بشأن تلك الروايات:

«فإن ذلك التهديد والوعيد لا يتناسب ومطلق عمل التماثيل أو رسم الصور، فمن المؤكد أن عملها لا يكون أعظم من قتل النفس المحترمة، أو الزنى، أو اللواط، أو شرب الخمر، وغيرها من الكبائر. والظاهر أن المراد منها تصوير التماثيل التي (هم عليها عاكفون)»(٣٧).

إن صدور هذه الروايات كان في زمان قد حُطمت فيه أصنام قريش بأمرٍ من النبي(ص) وطُهِّرت الكعبة والمسجد الحرام من دنس الشرك، ومن أنواع الأصنام التي كانت تحفظ هناك، وخلال ذلك كان من العسير على فريق من العرب أن يتخلوا دفعة واحدة عن عبادة الأصنام، ويستهينوا، فجأة، بأعمالهم السابقة بعد عمرٍ من الخضوع أمام الأصنام، والآلهة التي صنعوها لأنفسهم. ومن جهة أخرى، لم يكن هناك مجال لظهور أعمال كهذه في المجتمع، لذا كانوا يشبعون رغبتهم برسم صور أصنامهم المحطمة، ويبدون الخضوع والخشوع أمام صورها، وكانوا يريدون بذلك إظهار رغبتهم والتزامهم بصيانة معتقداتهم الأسطورية.

وعلى هذا، فإن رؤية الفقيه الثاقبة والشاملة تجاه قضايا الإسلام، والعالم تؤثر في تحليل هذه الروايات واستنباط حكم نحت التماثيل، وما شابه ذلك. وينبغي أن نعرف عصر صدور هذه الروايات، وكيف كان وضع الناس فيه من شتى الجهات، وبأية معايير تم التحريم وبماذا اختلف نوع النحت والرسم ودوافع وأهداف النحاتين في ذلك العصر عن هذا العصر وغير ذلك، ثم نجيب على المسألة.

حصيلة ما مضى

يمكن أن نستنتج من مجموع ما أوردناه في هذه المقالة ما يلي:

١ ـ تمر الحوزات العلمية في الوضع الراهن، بنوع من الجمود، وهي تفتقر إلى التطور اللازم لحل معضلات العالم الإسلامي والإجابة على المسائل المستحدثة والموضوعات الجديدة.

٢ ـ تواجه الحوزات العلمية، والفقهاء ـ اليوم ـ حشداً من المسائل الجديدة والموضوعات المتغيرة، أو المستجدة في المجال الفردي، والإجتماعي، والحكومي التي ما يزال الكثير منها باقياً دون جواب رغم مرور ما يقارب العقدين من الزمن على انتصار الثورة الإسلامية.

٣ ـ إن الجمود الذي ابتلي به الفقه، وبقية العلوم الإسلامية معلول لمجموعة أمور ينبغي الإهتمام بها بشكل جدي.

٤ ـ لأجل تطوير الفقه ينبغي إتباع خطوات أشرنا إلى بعضها تحت عنوان عوامل رقي الفقه.

الهوامش

آليات التطوير الفقهي ودواعيه، مقالة مأخوذة من مجموعة مقالات مطبوعة بعنوان «ماضي الحوزة وحاضرها ومستقبلها في رؤية القائد» نشر مكتب الإعلام الإسلامي ١٩٩٨م. ترجمة يوسف الهادي.

١. طبقات أعلام الشيعة للشيخ آقا بزرك الطهراني، القرن ١٢هـ، ص ٧، الذريعة لآقا بزرك الطهراني، ٦/ ٢٠٤.

٢. الرسائل للإمام الخميني، ٢/ ٩٦ ـ ٩٩، مطبعة إسماعيليان، قم.

٣. «بحث حول المرجعية الروحانية»، ساهم فيه جمع من العلماء، ص ١٧٥، نشر «شركت سهامي انتشار»، طهران.

٤. «صحيفة النور»، توجيهات الإمام الخميني، ٢٨/ ٩٨، طبع وزارة الإرشاد.

٥. خطاب في المدرسة الفيضية، شهر آذار ١٣٧٤هـ.ش. (كانون الأول، ١٩٩٥م).

٦. سيرة ابن هشام، ٤/ ١٤٣، ٢٣٧، ٢٤١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تاريخ الإسلام، حسن إبراهيم حسن، ١/ ٤٩٥، دار إحياء التراث، بيروت.

٧. نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، الرسالة ٦٧.

٨. قواعد الأحكام، ١/ ٥، تحرير الأحكام، ص ٤، مخلف الشيعة، ١/ ٢٥، نشر مركز البحوث في مكتب الإعلام الإسلامي بقم.

٩. بحث حول المرجعية والروحانية، ص ١٧٥.

١٠. من خطابه في المرسة الفيضية، عام ١٩٩٥م.

١١. بحث حول المرجعية والروحانية، ص ١٧٥.

١٢. المصدر نفسه،، ص ٢٤٢.

١٣. خطاب المدرسة الفيضية، كانون الأول ١٩٩٥.

١٤. بحث حول المرجعية والروحانية، ص ٦٤ ـ ٦٥.

١٥. صحيفة النور، ٢١/ ٤٦.

١٦. عوالي اللالئ، ابن ابي جمهور الأحسائي، تحقيق الشيخ مجتبى عراقي، ١/ ٢٨٦، نشر سيد الشهداء، قم، بحار الأنوار للعلامة المجلسي، ١/ ٢٢٧، ٧٤/ ١٦٤.

١٧. الحياة للحكيمي، ١/ ١٤٩.

١٨. شرح الغرر والدرر للخوانساري، تحقيق المحدث أرموي، ٣/ ٢٧٦، نشر جامعة طهران.

١٩. بحث حول المرجعية والروحانية، ص ٦٤.

٢٠. صحيفة كيهان، لقاء مع محمد إبراهيم جناتي، ١٣٧٠/ ٩/ ٣٠هـ. ش.

٢١. مجلة الحوزة، العددان ٥٠ ـ ٥١، ص ٨٠ ـ ١١٠.

٢٢. خطاب في المدرسة الفيضية، كانون الأول ١٩٩٥.

٢٣. المصدر نفسه.

٢٤. مجلة الحوزة، العدد ١٢، ص ٤٠، لقاء مع آية الله الأراكي.

٢٥. بحث حول المرجعية والروحانية، ص ٦٠.

٢٦. الكلام يجرّ الكلام، ١/ ١٢٤.

٢٧. بحث حول المرجعية والروحانية، ص ٦١ ـ ٦٢.

٢٨. خطاب في المدرسة الفيضية، كانون الأول ١٩٩٥.
٢٩. صحيفة النور، ٢١/ ٩٨.
٣٠. تحف العقول لإبن شعبة الحراني، ص ٢٦١، نشر الأعلمي، بيروت.
٣١. بيرامون جمهوري إسلامي (حول الجمهورية الإسلامية) للشهيد مطهري، ص ٣٣، نشر مؤسسة صدرا.
٣٢. بحث حول المرجعية والروحانية، ص ٥٩.
٣٣. المصدر نفسه، ص ٥٨.
٣٤. سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ٢/ ٨٧٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٥. مستدرك الوسائل للمحدث النوري، ١٣/ ٢١٠، نشر مؤسة آل البيت.
٣٦. وسائل الشيعة للحر العاملي، ٣/ ٥٦١، نشر المكتبة الإسلامية طهران.
٣٧. مستدرك الوسائل، ١٣/ ٢١٠.
٣٨. المكاسب المحرمة، تأليف الإمام الخميني، ١/ ١٩٨-١٩٩، نشر مكتبة إسماعيليان في قم.